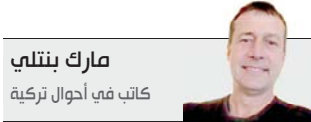


## الاقتصاد التركي على بعد خطوة واحدة فقط من الكارثة



مارك بنتلابي  
كاتب في أحوال تركية

تضخم أسعار المستهلكين سترجع إلى 10.2 في المئة بحلول ديسمبر، وفقا لاستطلاع شهري للبنك المركزي للتوقعات نشر في يوليو. ويتوقعون تراجع التضخم إلى 8.4 في المئة في عامين، ولا يزال ذلك أعلى من هدف البنك المركزي لعام 2021. يأتي نوح البنك الحذر تجاه التضخم وسط ضغوط متجددة على الليرة، وانخفضت الليرة إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 7.269 مقابل الدولار في أوائل مايو. وانخفضت هذه النسبة بمقدار 0.4 في المئة لتصل إلى 6.95 مقابل الدولار الأربعاء الماضي، ومدد الخسائر إلى 13 في المئة منذ 1 يناير. ويتوقع المحللون المزيد من الضعف.



**البنك المركزي التركي لم يحقق هدفه في الوصول إلى معدل متوسط المدى من التضخم بنسبة 5 في المئة**

وقد دفع إعلان البنك المركزي تيم أش، مراقب تركيا المخضرم وكبير استراتيجي الأسواق الناشئة لشركة "بلو باي أسيت منجمت" في لندن، إلى الحث على اتخاذ دورة "السياسة النقدية"، مشيراً إلى تأثير انخفاض أسعار الفائدة على الليرة التركية.

فد المستثمرون الأجانب من أسواق السندات والأهم التركية هذا العام بسبب مخاوف بشأن السياسة النقدية والاقتصادية غير التقليدية، ويمتلكون الآن أقل من نصف الأسهم في سوق الأسهم التركية لأول مرة منذ أكثر من عقد ونصف.

ويضع أي انخفاض في سعر الليرة مقابل العملات الرئيسية ضغطاً على التضخم في تركيا باعتبارها مستورداً كبيراً للمسلح الاستهلاكية، التي تصبح ذات تكلفة مرتفعة مع انخفاض الليرة، وتستورد كل النفط والغاز الطبيعي تقريباً الذي تستهلكه. وتشكل السلع والمواد الخام المستوردة أكثر من ثلثي السلع الجاهزة المصدرة من قبل الشركات التركية.

وترجم دعم البنك المركزي لسياسات أردوغان الاقتصادية المؤيدة للنمو إلى أنه اضطر إلى إنفاق عشرات المليارات من الدولارات من احتياطياته من العملات الأجنبية هذا العام لدعم الليرة، وعادة ما تقوم البنوك بزيادة أسعار الفائدة للمساعدة في وقف ضعف العملة.

لكن البنك المركزي يمتلك الآن القليل من احتياطيات العملات الأجنبية. يبقى البنك أسعار الفائدة منخفضة، مما سمح لحكومة أردوغان بإغراق الاقتصاد بفروض رخيصة من البنوك الحكومية للمساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي. وقد أدت هذه السياسة إلى حدوث طفرة في الطلب على الائتمان ودفعت وكالات التصنيف بما في ذلك "ستاندرد أند بورز" إلى التحذير من الاختلال في الاقتصاد.

من جعل البنك المركزي التركي السياسة الرسمية لأسعار الفائدة الحقيقية سلبية من خلال مراجعة توقعات التضخم الخاصة بها. وقال محافظ البنك المركزي التركي، مراد أويسال، في مؤتمر صحفي في أنقرة إن البنك المركزي يقدر أن تضخم أسعار المستهلكين سيسجل 8.9 في المئة بحلول نهاية العام. وزادت التوقعات عن 7.4 في المئة، وهي الآن أعلى من سعر الفائدة القياسي للبنك البالغ 8.25 في المئة.

وأشار أويسال إلى أن البنك ليس لديه خطط لرفع أسعار الفائدة للمساعدة في إبطاء التضخم، قائلاً إن سياسته النقدية تتماشى مع تقديرات الأسعار. وبدلاً من ذلك، قال أويسال إنه يتوقع أن يدخل التضخم في اتجاه هبوطي من بداية هذا الشهر، والذي بلغ 12.6 في المئة في يونيو.

يتعرض البنك المركزي التركي لضغوط سياسية لإبقاء أسعار الفائدة منخفضة أو سلبية، مما دفع بعض المستثمرين للتنبؤ بأن صناع السياسة النقدية لن يكونوا قادرين على رفع تكاليف الاقتراض حتى لو ارتفع التضخم. وقد ساعدت هذه التوقعات في إثارة نزوح أجنبي من أسواق السندات والأسهم التركية وساعدت على انخفاض الليرة إلى مستويات قياسية.

وأقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سلف أويسال، مراد تشينيتكيايا، في يوليو من العام الماضي لفشله في دعم سياساته المؤيدة للنمو الاقتصادي. وتحت إدارة تشينيتكيايا، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بعد أزمة العملة في 2018 ثم تركها معلقة للمساعدة في استقرار الليرة والاقتصاد.

ولكن منذ وصول أويسال في يوليو الماضي، خفض البنك أسعار الفائدة من 24 في المئة. يؤكد أردوغان أن أسعار الفائدة المرتفعة تضخمية، وهي وجهة نظر تتعارض مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية التقليدية، التي تؤكد أنه يمكن استخدام الفائدة كأداة للسيطرة على التضخم بشكل عكسي.

وقال أويسال إنه يتوقع أن يتباطأ التضخم التركي إلى 6.2 بالمئة بحلول نهاية العام المقبل، وهو أمر غير مرجح، بالنظر إلى التضخم طويل المدى والسياسات الحالية للبنك.

لم يحقق البنك المركزي التركي هدفه الرسمي للوصول إلى معدل متوسط المدى من التضخم بنسبة 5 في المئة منذ طرحه قبل نحو عقد من الزمان. كان أدنى معدل تضخم في نهاية العام على مدى السنوات العشر الماضية 6.2 في المئة، تم تحديده في عام 2010. وفي عام 2019، توقع البنك تضخماً في نهاية العام بنسبة 6.7 في المئة، فقط لينتهي العام عند 11.8 في المئة.

لا تزال توقعات التضخم المعدلة للبنك المركزي لعام 2020 أقل بكثير من توقعات السوق. يرى المصرفيون أن

## إدارة ترامب تزيد الضغوط لإتمام صفقة استحواذ مايكروسوفت على تيك توك

امتلاك الشركة الصينية للتطبيق يثير مخاوف واشنطن بشأن الأمن القومي والبيانات الشخصية



### استعارة الحرب التكنولوجية

الضغوط الأميركية لتصفيتها قد تخفض هذا السعر.

ورغم الضغوط نجح تطبيق تيك توك بتجاوز التحذيرات والمخاوف المتتالية الأميركية وخبراء الاتصال بشأن انتهاك الخصوصية وحماية البيانات، ليصبح التطبيق الأكثر تنزيلًا في العالم خلال العام الماضي، متفوقاً على فيسبوك وماسنجر الأكثر شهرة وشعبية في مجال شبكات التواصل الاجتماعي.

ووفق تقرير حديث للموقع الإحصائي "سينسور تاور"، وصل عدد مرات تنزيهه أكثر من 1.5 مليار مرة على متجر آبل وغوغل. وأرجع التقرير تفوق تيك توك إلى الطفرة الكبيرة في قاعدة مستخدميه في الهند تحديداً، حيث بات الهنود يمثلون 31 في المئة من إجمالي مستخدميه حول العالم، تليها الصين بـ11.5 في المئة والولايات المتحدة بـ8.2 في المئة.

والتطبيق الذي ظهر قبل 4 سنوات فقط، حصد في الربع الثالث من 2019 أكثر من 176 مليون تنزيل في متجر آبل وغوغل وأبل، علماً أن هذه الأرقام لا تتضمن ما تم تنزيهه عبر المتاجر الأخرى للتطبيقات في الصين.

ويقول متخصصون إن سبب نجاح تطبيق تيك توك هو استهداف شريحة المستخدمين، الشباب صغار السن (من 13 إلى 18 سنة)، الذين بدأوا بالهروب من فيسبوك نحو منصات أكثر خصوصية بالنسبة لفئتهم العمرية ينشأرون فيها اهتماماتهم مع من يماثلونهم في السن، لذا هاجروا إلى سناب شات وتيك توك.

الاجتماعي، منافساً رئيسياً لشركات عملاقة في مجال التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وسناب إذا نجحت في الاستحواذ على تيك توك. وذكرت رويترز الأربعاء أن شركة بايت دانس تلقت اقتراحاً من بعض مستثمريها، بما في ذلك شركتا سيكوييا وجنرال اتلانتيك لنقل معظم ملكية تيك توك إليهم.

وبموجب الصفقة المقترحة قالت مايكروسوفت إنها ستسيطر على عمليات تيك توك في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وأضافت أنها ستضمن نقل كل البيانات الشخصية للمستخدمين الأميركيين لتطبيق تيك توك وبقاتها في الولايات المتحدة.

مايكروسوفت ملتزمون بالاستحواذ على تيك توك مع مراجعة أمنية كاملة

وقالت الشركة إن مايكروسوفت قد تدعو مستثمرين أميركيين آخرين للحصول على حصص أقلية في تيك توك. ويأتي نحو 70 في المئة من مستثمري بايت دانس من الولايات المتحدة.

ولم يتضح حجم المبلغ الذي قد تدفعه مايكروسوفت مقابل تيك توك. وذكرت رويترز الأسبوع الماضي أن توقعات تقييم بايت دانس للتطبيق تجاوزت 50 مليار دولار على الرغم من أن

ضاعفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضغوطها على شركة بايت دانس الصينية للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تخليها عن حصتها في تيك توك المنصة الرقمية المخصصة لمشاركة وتركيب الفيديوهات القصيرة لصالح مايكروسوفت الأميركية في أجل لا يتجاوز 45 يوماً في خطوة تعكس إصرار ترامب على تقليص فرص المناورة خصوصاً وأن البديل جاهز.

والشنتن - منح الرئيس الأميركي دونالد ترامب شركة بايت دانس الصينية 45 يوماً للتفاوض على بيع تطبيق تيك توك الشعبي للمقاطع المصورة القصيرة لشركة مايكروسوفت، وذلك بعد إعلانه اعترافه حظر التطبيق في الولايات المتحدة ما ينذر ببداية مرحلة جديدة في التوتر بين واشنطن وبكين في سياق الحرب التكنولوجية أين تحولت حلبة الصراع إلى تيك توك.

وقال مسؤولون أميركيون إن تطبيق تيك توك تحت إدارة الشركة الصينية يمثل خطراً قومياً بسبب البيانات الشخصية التي يتعامل معها. وقال ترامب الجمعة إنه يعتزم حظر تيك توك في الولايات المتحدة بعد رفض فكرة البيع لميكروسوفت.

ولكن عقب مباحثات بين ترامب وساتيا ناداتا الرئيس التنفيذي لميكروسوفت قالت الشركة التي مقرها واشنطن في بيان إنها ستواصل المفاوضات للاستحواذ على تيك توك من بايت دانس وإنها تهدف إلى التوصل لاتفاق بحلول 15 سبتمبر.

ولم يعرف على الفور سبب تغيير ترامب رأيه وأصدر العديد من النواب الجمهوريين البارزين بيانات خلال

التي تملك أيضاً شبكة لينكد إن للتواصل

## انتعاشة طفيفة في نشاط مصانع منطقة اليورو

تقدم به الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية. واضطلمت هذه المبادرات آنذاك بانقادات لانذاعة وجهها بعض الخبراء إلى الالتزامات التي وضعت على طاولة التفاوض معتبرين أنها ليست كافية، بل هي أشبه بكاس ثلاثة أرباعه فارغة. وتناقلت هذه الخطة في صيغتها الأولى من 250 مليون يورو من القروض ومساعدات مالية بقيمة 500 مليار لمن يترتب على الدول المستفيدة منها إعادتها. وهي تستند إلى ميزانية طويلة الأمد (2021 - 2027) للاتحاد الأوروبي بقيمة 1074 مليار يورو. وتريد ألمانيا وفرنسا برنامجاً للتعافي الاقتصادي بقيمة 1.8 تريليون يورو (2.06 تريليون دولار) لإنقاذ اقتصادات المنطقة.

وكان قادة الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا على خطة إنعاش بقيمة 750 مليار يورو، بهدف تسريع تعافي الاقتصادات الأوروبية المتأزمة بسبب كورونا، وذلك بعد محادثات ماثونوية شاقة في بروكسل، إلا أن حزمة الإنقاذ قوبلت بشكوك واسعة وسط القضاة المالي بسبب بعض الآراء الاقتصادية التي شككت في احتمالات تحقيقها نتائج ملموسة على المدى البعيد.

واصطدمت هذه المبادرات آنذاك بانقادات لانذاعة وجهها بعض الخبراء إلى الالتزامات التي وضعت على طاولة التفاوض معتبرين أنها ليست كافية، بل هي أشبه بكاس ثلاثة أرباعه فارغة. وتمول خطة الإنعاش عبر قرض مشترك، وهي فكرة مستوحاة من اقتراح

وأضاف أن "نمو طلبيات التوريد الجديدة تخطت في الواقع الإنتاج، مما يبنى بقوة إلى المزيد من ارتفاع الإنتاج في أغسطس".

**ارتفاع مؤشر التوظيف من 41.3 إلى 42.9 لكن استمرار تقليص العمالة يفاقم المخاوف**

في المقابل، ارتفع مؤشر التوظيف بشكل طفيف فحسب إلى 42.9 من 41.3، ومن المرجح أن يكون استمرار المصانع في تقليص العمالة مبعث قلق لصناع السياسات.

التحولية ليسجل حوالي 51.8 في يوليو من 47.4 في يونيو متجاوزاً مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش للمرة الأولى منذ يناير 2019 حيث كانت القراءة الأولية للمؤشر الصادرة في وقت سابق عند 51.1.

وقفز مؤشر يقيس الناتج ويغذي مؤشراً مجمعا لمديري المشتريات تعلن قراءته يوم الأربعاء إلى 55.3 من 48.9، في أعلى مستوى له منذ أبريل 2018. وقال كريس وليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال في أي.آتش.أس ماركيت، إن "مصانع منطقة اليورو أبلغت عن بداية إيجابية للغاية للربع الثالث، حيث ينمو الإنتاج بأسرع وتيرة فيما يبدو على عامين، تغذية زيادة مشجعة في الطلب.

حقق نشاط مصانع منطقة اليورو انتعاشة طفيفة مدفوعاً بتحسّن الطلب في أعقاب تخفيف إجراءات الإغلاق واستعادة العديد من الأنشطة لأعمالها رغم استمرار مخاوف من موجة وبائية ثانية ما منح ارتياحاً داخل الأوساط الاقتصادية الأوروبية.

التحفيز واتفق قادة الاتحاد الأوروبي على صندوق للتعافي الاقتصادي حجمه 750 مليار يورو. لكن الاقتصاد انكمش بنحو 12.1 في المئة في الربع الثاني من العام، حسبما أظهرته البيانات الرسمية الجمعة، غير أن استطلاعاً أجرته رويترز في يوليو تموز توقع نمواً بنسبة 8.1 في المئة في ربع السنة الحالي. ويبدو أن المصانع تضطلع بدورها في التعافي. فقد انتعش مؤشر أي.آتش.أس ماركيت لمديري مشتريات قطاع الصناعات

البلد - أظهر مسح الاثنين نمو أنشطة المصانع بمنطقة اليورو للمرة الأولى منذ أوائل 2019 الشهر الماضي في ظل انتعاش الطلب بعد المزيد من تخفيف القيود المفروضة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد. وأصاب فايروس كورونا ما يزيد قليلاً على 18 مليون نسمة. لكن الحكومات في أنحاء أوروبا خففت بعض القيود التي أغلقت نطاقاً واسعاً من اقتصاد المنطقة. ويهدف تدعيم الاقتصاد الأوروبي، عزز البنك المركزي الأوروبي إجراءات